

## الجهود الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الفساد

## International and National Efforts to Combat Corruption

\* خلاف بدر الدين

جامعة عباس لغرور - خنثلة -

[badro.khellaf@gmail.com](mailto:badro.khellaf@gmail.com)

تاريخ القبول: 2021/07/29

تاريخ المراجعة: 2021/07/28

تاريخ الإيداع: 2021/04/27

ملخص:

يعتبر موضوع مكافحة الفساد من القضايا الأساسية المطروحة على أجندة العديد من الحكومات ومختلف المنظمات المهتمة بمكافحة هذه الظاهرة، إذ لا يمكن رصد معالم التنمية في أية دولة في ظل تناميها، كما يفترض أن مكافحة هذه الظاهرة لا يقتصر على الأجهزة الرسمية فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى الجهات غير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إذ أن هذه المكافحة لا تقتصر على حزمة من القوانين والتشريعات فحسب، وإنما بتفعيل آليات الرقابة بكل أشكالها، السياسية والمدنية والمحاسبية والاقتصادية، واحترام الحريات المدنية المخولة دستوريا، واستقلال العدالة والديمقراطية والشفافية، هي العناصر المستهدفة للحد من الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد; القوانين والتشريعات; آليات الرقابة; منظمات المجتمع المدني; استقلال العدالة.

Abstract:

The issue of combating corruption is considered one of the main issues on the agenda of many governments and various organizations interested in combating this phenomenon, as it is not possible to monitor the features of development in any country in the light of its growth, and it is assumed that the fight against this phenomenon is not limited to official agencies only, but also goes beyond that to informal bodies, civil society organizations and political parties. The results of many research and studies in this field indicate that this struggle is not limited to a package of laws and legislations only, but rather by activating all forms of control mechanisms, political, civil, accounting and economic, and respecting civil liberties constitutionally entitled, and the independence of justice, democracy and transparency are the elements targeted to curb the phenomenon.

**Keywords :** Combating corruption ; rules and regulations ; Control mechanisms ; Civil society organizations ; Independence of justice.

\* المؤلف المراسل.



**مقدمة:**

يمثل الفساد إحدى المعضلات الهامة التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، ولم تعد آثاره مرتبطة بمكان معين أو دولة ما، حيث اتسع مجاله بصورة كبيرة ليصبح بمثابة سلوك أو نهج يتقيد به في تحقيق المصالح الشخصية وتغليبها على حساب الصالح العام وما يخدم المجتمع.

والفساد كظاهرة اجتماعية يقوم على تكريس الولاءات وانتشار المجاملات في بعض أنواع الانظمة السياسية كالأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية التي تشجع على بروز هذه الظاهرة<sup>(1)</sup>.

لذلك أصبحت ظاهرة الفساد إحدى المشكلات الخطيرة غير محددة النطاق والتي يتطلب التصدي لها تضافر مختلف جهود الدول، واعتباره قضية سياسية عالمية لها مخاطرها وتداعياتها وعواقبها التي يدركها العالم واستقرت في يقينه الحاجة الماسة الى ضرورة وجود آليات فعالة للتصدي له<sup>(2)</sup>، على المستوى الدولي والوطني لمختلف تشريعات الدول بالنظر الى توسع مداها وشمولها في جميع مجالات الحياة مما يجعل من الصعب التحكم فيه.

وقد كانت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المنطلق الرئيسي الذي يركز عليه في محاربة هذه الظاهرة والتصدي لها على الصعيد الدولي، إضافة الى ما تبذله الدول من إجراءات وتدابير وطنية لمكافحة الفساد وفقا لنصوص تشريعية كما هو الحال بالنسبة للجزائر بعد توقيعها على الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الفساد في المرسوم الرئاسي رقم 04-128، وإصدارها للقانون رقم 06-01، المتعلق بالفساد والوقاية منه.

ومن أجل ذلك يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التي تتناولها الورقة البحثية التي تتمثل في: ماهي طبيعة الجهود الدولية والوطنية في مكافحة الفساد وما مدي فعاليتها في الحد منه؟

هذه الإشكالية تندرج ضمنها العناصر التالية:

أولا-الإطار المفاهيمي للدراسة.

ثانيا-الجهود الدولية لمكافحة الفساد.

ثالثا-الجهود الوطنية لمكافحة الفساد.

**1- الإطار المفاهيمي:**

اختلفت التعريفات التي تناولت الفساد بحسب زاوية الدراسة، بين فقهاء على القانون والعلوم الإدارية أو علم الاجتماع الذي ينظر اليه من زاوية اجتماعية بحتة، ومن تعريفاته:

**1.1-تعريف الفساد**

أعطى علماء القانون اهتمام بالفساد في مجال دراساتهم، من خلال المشكلات التي ترتبت عليها إساءة استعمال الوظيفة التي تتطلب مواجهتها وجود نصوص قانونية، ومن تعريفاته في الفقه القانوني:

(1) - رفاة فاهة، الفساد والحوكمة، دراسة مسحية للتقارير الدولية، دراسة حالة الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، طبعة 1، الاسكندرية، 2016، ص، 18.

(2) - هندة غزوية، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، عدد 12، كلية العلوم الإنسانية، جامعة 20 اوت، سكيكدة، 2015، ص، 70.

### أ-التعريف القانوني للفساد

هوية استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية، مالية أو غير مالية، بشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية<sup>(1)</sup>.

هذا التعريف يركز في تحديده لمفهوم الفساد على ما يترتب من تجاوزات عند اساءة الشخص لوظيفته بناء على النية التي لا تعتبر جرماً، كما أنه يحصر الفساد من الجانب الإداري دون بقية الجوانب الأخرى، وهو ما لا يعد تعريفاً شاملاً ودقيقاً لمعنى الفساد.

ب-الفساد وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية هو " سوء الاستخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة"، وينقسم بموجبه الى نوعين<sup>(2)</sup> :

- الفساد بالقانون والذي يتركز على مدفوعات التسهيلات التي تدفع فيها الرشواى للحصول على الافضلية في خدمة يقدمها مستلم الرشوة وفقاً للقانون.

-الفساد ضد القانون والذي يتركز على دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها.  
كما عرف البنك الدولي الفساد بأنه " اساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وهو يحدث عادة<sup>(3)</sup> :

- عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة، لتسهيل عقد وإجراءات مناقصة عامة.  
- عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

### ب-التعريف الاجتماعي للفساد

ظاهرة اجتماعية تنشأ وتكبر وسط المجتمعات التي تقوم على تكريس الولاءات القبلية والمناطقية والحزبية، وانتشار المجاملات لتغليب المصالح الخاصة والجهوية على المصالح العامة، هو ما يؤدي الى انتشار ظاهرة الفساد<sup>(4)</sup> .  
هذا التعريف يركز في تعريف الفساد على ما ترتبه العلاقات التي تكون بين الافراد في المجتمع من مصالح واستغلال لوظائفهم أو الذين يسعون لاستخدام النفوذ من أجل الحصول على مطامح شخصية، فالفساد بذلك سلوك اجتماعي تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة الفعالة سياسياً وإدارياً، والانحراف عن القيم الاجتماعية والأعراف السائدة وقصور القيم ومخرجات الانحراف السلوكي، وإشباع الأطماع المالية<sup>(5)</sup> .

(1) - عبد الكريم سعد إبراهيم الخثران، واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص، 21.

(2) - حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائري، اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خير بسكرة، 2013، ص، 23.

(3) - رفاة فاهة، الفساد والحوكمة، دراسة مسحية للتقارير الدولية، دراسة حالة الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، طبعة 1، الاسكندرية، 2016، ص، 96

(4) - عبد القوي بن لطف الله على جميل، انماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، دراسة ميدانية على الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد، اطروحة دكتوراه في العلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الامني، الرياض، 2013، ص، 62.

(5) - حمدي عبد العظيم، عولة الفساد وفساد العولة، منهج نظري وعملي الدار الجامعية، طبعة 1، الإسكندرية، مصر، 2008، ص، 17.

### ت-موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد

حاول المشرع الجزائري الاستناد الى أحكام منيج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تعريف الفساد، وذلك بموجب المرسوم رقم 04 - 128 المؤرخ في 19 - 04 - 2006، الذي عرف الفساد بأنه " القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب أو استغلال لموقع أو سلطة"<sup>(1)</sup>، إضافة الى اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد و مكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06 - 137 المؤرخ في 10 - 04 - 2006، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14 - 249، وانصرف الى تعريفه من خلال الإشارة الى صوره ومظاهره دون أن يعطي تعريفا دقيقا له.

وعلق المشرع تحديد الفساد بناء على التصرفات الغير قانونية التي يقوم بها المسؤولين في الوظيفة والتي يترتب عليها وجود هذه الظاهرة وانتشارها، مثل ما تؤكد المادة (02) من القانون رقم 06-01 التي نصت على أن " الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون." وتصنف جرائم الفساد بحسب هذا القانون الى أربعة أنواع هي اختلاس الممتلكات والإضرار بها الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد.

وبالرغم من لك فهذا التعريف هو الآخر قاصرا لأنه لا يحدد كل أشكال الفساد، ويقتصر على بعضها دون البعض الآخر الذي يخرج عن نطاق التجريم رغم خطورتها ودورها في اتساع الفساد وانتشاره مثل تلقي الهدايا وتبادلها التي تعتبر من الأشكال المتطورة التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد على أساليب جديدة لا يحمل ظاهرها معنى الاستغلال والفساد.

### 2.1- أشكال الفساد

تتعدد أشكال الفساد وتتنوع مع التغيرات التي تطرأ على مجالات الحياة، وما يحدث في العالم من تغيير، أي أن حصر الفساد في أشكال معينة لا يعني بالضرورة تحديده أشكاله كلها، إذ قد تظهر أشكال جديدة تقتضيها الأساليب المتطورة التي يتم استخدامها في تحقيق الفساد، ومن أبرز أشكال الفساد على سبيل المثال نتناول:

#### أ- الفساد المالي

يرتبط هذا الشكل من الفساد بمخالفة القواعد والأحكام المالية في الدولة ومن أمثلته<sup>(2)</sup> :

-الكسب غير المشروع: يقوم ذلك بالحصول على اموال بطريق غير مشروع من خلال استغلال الوظيفة العامة، مما يترتب على الموظف الإعلان عن وجود إقرار بالذمة المالية له ولزوجه وأبنائه القصر من أموال منقولة وغير منقولة، بما في ذلك الأسهم، والسندات، والحصص في الشركات والحسابات في البنوك، والنقود، والحلي، والمعادن، والأحجار الثمينة، ومصادر دخلهم وقيمة هذا الدخل، كما أشارت اليه المادة (37) من القانون رقم 06-01 المتعلق بالفساد والوقاية منه، حيث تصدى المشرع الجزائري لهذا النوع من الفساد بضرورة أن يقدم الموظف العمومي تقديم تبرير على الزيادة التي تطرأ على ذمته المالية مقارنة بمدخله المشروعة.

(1) - حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ص، 22.

(2) - النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان-طبعة 4، رام الله، 2016، ص، 17، 22.

- اختلاس المال العام: يتمثل في قيام الموظف العمومي بأخذ المال عمدا لصالحه هو، أو لصالح شخص أو كيان آخر، وذلك عن أخذ والاستيلاء على ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه أو تسريبها بشكل آخر، أشار المشرع الجزائري الى هذه الجريمة في المادة (29) من القانون رقم 01-06 المتعلق بالفساد والوقاية منه.

- الرشوة: تعتبر من أسهل الأشكال الشائعة في الفساد، بالحصول على أموال او أي منافع اخرى مقابل القيام بعمل مخالف للقانون، المشرع الجزائري في القانون المتعلق بالفساد رقم 01-06 حصر الرشوة في نوع واحد، في المادة 25 التي تنص على أن " كل من وعد موظفا عموميا بمزية غير مستحقة او عرضها عليه او منحه اياها، بشكل مباشر او غير مباشر، سواء كان ذلك لصالح الموظف نفسه او لصالح شخص آخر يقوم بأداء عمل او الامتناع عن أداء عمل من واجباته".

### ب- الفساد الإداري

هو عبارة عن مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين وأصول العمل الإداري ومسلكياته السليمة والهادفة إلى التأثير على الإدارة العامة، أو قراراتها، أو أنشطتها، بهدف الاستفادة المباشرة أو الانتفاع غير المباشر من الوظيفة، أو التراخي وعدم الانتماء والمسؤولية تجاه العمل العام<sup>(1)</sup> ومن أمثلته:

- استغلال النفوذ الوظيفي: يقصد به سعي السلطات العامة لتحقيق منافع أو الوصول إلى غايات لا تقع في دائرة أعمال صاحب النفوذ، من خلال استثمار المعلومات التي يفترض أنها سرية في المؤسسة، أشار اليه المشرع الجزائري في المادة (33) من القانون رقم 01-06، بأنه إساءة استغلال الموظف لمنصبه عمدا من أجل اداء عمل او الامتناع عن أداء عمل في إطار ممارسة وظائف على نحو يخرق القوانين والتنظيمات بغرض الحصول على منافع غير مستحقة لنفسه أو لشخص أو كيان آخر.

- المحسوبية: تعتمد على تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص، مثل حزب أو عائلة أو منطقة، دون وجه حق كأن يكونوا غير مستحقين لها، أو ليسوا على سلم الأولويات حسب معايير المؤسسة، في حين تعتبر المحاباة تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق للحصول على مصالح معينة، والواضح أن هذا النوع هو الآخر من أكثر الأنواع انتشارا مقارنة مع عدم جود النص القانوني الصريح الذي يجرمه.

- التزوير: يعتمد في لك على تقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية عن طريق الطباعة للشهادات، إضافة الى انتشار ظاهرة عدم الشعور بالمسؤولية واهمال العمل وعرقلته<sup>(2)</sup>.

ومن ذلك فإن ظاهرة الفساد لا تقتصر تداعياتها على ما تفرزه سلبيات قطاع ما، وإنما تمتد أشكاله الى من حيث التأثير الى كافة أفراد المجتمع، ولن تأثير على اقتصاد الدول لأنه يحد من تحقيق التنمية كما يعمل على جعل الأفراد يتمسكون بسلوكيات غير أخلاقية تتعدى القيم الأخلاقية وتكاد تعدمها.

(1) - النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، مرجع سابق، ص، 25.

(2) - مداحي عثمان، الجهود الدولية لمكافحة الفساد-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذج، 6.

## 2- الجهود الدولية في مجال مكافحة الفساد

ارتكزت مكافحة الفساد دولياً على ما تضمنته مختلف الاتفاقيات التي نصت في بنودها على مكافحة الفساد والتصدي له في إطار تعاون مشترك بين الدول، وتجلت تلك المبادرات بصورة خاصة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي أكدت على خطورة هذه المشكلة وما يترتب عليها من مخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يساعد في اتساع الجريمة المنظمة وتفاقمها بشكل لا يمكن التحكم فيه، إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، ومنظمة الشفافية الدولية، كما سنحاول توضيحه في النقاط التالية:

### 1.2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

جرمت هذه الاتفاقية الفساد في المادة (08)<sup>(1)</sup> ودعت الأطراف إلى تجريم صور سلوك الفساد من رشوة في نطاق الموظفين العموميين القائمين بالخدمة العمومية، والتي يعتمد فيها على الوعد بالرشوة أو عرضها أو منحها أي من هؤلاء، وكذلك طلب الرشوة أو الإتيان بأية صورة من صورها المشار إليها في المادة، ومن الآليات التي نصت عليها هذه الاتفاقية لمكافحة الفساد، مجموعة من التدابير التي أشارت إليها في المادة (09) من أهمها:

- تعزيز نزاهة الموظفين العموميين بمن فيهم القائمون بالخدمة العمومية.

- العمل على منع الفساد وكشفه بمجرد حصوله.

- معاقبة الأشخاص المسببين في حدوث الفساد.

- حماية الهبئات الاعتبارية هي الأخرى من الفساد.

- إلزام الدول الأطراف بإرساء مسؤولية الهبئات الاعتبارية<sup>(2)</sup>.

فهذه الاتفاقية أعطت اهتماماً ولو بصورة بسيطة من أجل مكافحة الفساد والتصدي له، على اعتبار أن الجرائم الخطيرة التي تتناولها الاتفاقية كالمخدرات والإتجار بالبشر وتجارة السلاح، تعتبر كلها من قبيل الفساد خاصة وأن جرائم غسيل الأموال الذي تلجأ إليه عصابات المافيا أصبحت من الجرائم التي تسعى هذه المنظمة إلى محاربتها والتصدي له بكل الإجراءات والتدابير.

### 2.2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تعتبر أشمل اتفاقية أدركت أن التحديات القانونية والأمنية لا تكفي وحدها لمكافحة الفساد، بل يجب نشر ثقافة الفساد على كل الأصعدة ليدرك الجميع خطورته تم اعتماد الاتفاقية بموجب قرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 أكتوبر 2001 ودخلت حيز التنفيذ في 31 ديسمبر 2002، صادقت على الاتفاقية 340 دولة إلى غاية 2014<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تورد في مضمونها تعريف صريح للفساد، إلا أنها حددت مضمونه من خلال جملة من الجرائم التي تمثل صورة الفساد، من حيث أنها قسمتها إلى قسمين:

(1) - إتمدت الإتفاقية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 58-4، في دورتها الثامنة والخمسين، صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128-04.

(2) - هندة غزوة، مرجع سابق، ص، 71

(3) - مداحي عثمان، مرجع سابق، ص، 10.

- جرائم أصلية: تتمثل في:

- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.
- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي.
- المتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظائف.
- الرشوة واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص<sup>(1)</sup>.

- جرائم تبعية: تتمثل في:

- غسل العائدات الإجرامية
- الإخفاء.

- إعاقة سير العدالة.

وسعيها منها لمكافحة الفساد من جوانبه المختلفة، سعت الى وضع استراتيجية مناسبة للتصدي له على النحو

التالي:

• وضع التدابير الوقائية: اعتمدت الاتفاقية تدابير وقاية وضعتها، وألزمت كل دولة طرف على وضع وتنفيذ هذه التدابير في نظامها الداخلي كآليات فعالة منسقة لمكافحة الفساد في إطار تعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، منها:

• إيجاد هيئات مكافحة الفساد الوقائية: تتولى تنفيذ السياسات المشار إليها في المادة (5) من الاتفاقية، والإشراف على تنفيذ تلك السياسات وتنسيقها، وزيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمه، إضافة الى العمل على منح الهيئة ما يلزم من الاستقلالية لتمكينها من القيام بوظائفها بصورة فعالة دوا أي تأثير.

• ترسيخ سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية: تتمثل في وضع كل دولة طرف وفقا لنظامها القانوني لسياسات منسقة فعالة من أجل التصدي للفساد، وتعزيز مشاركة المجتمع وتجسيد مبادئ سيادة القانون وتحسين إدارة الشؤون والممتلكات العمومية في إطار النزاهة والشفافية والمساءلة، إضافة الى المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية الى منع الفساد.

• اعتماد نظم لتوظيف المستخدمين المدنيين في القطاع العام: تقوم على الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية، ووضع إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب الأفراد عند تولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد، الى جانب التشجيع على وضع برامج تعليمية وتدريبية لتمكين الموظفين من الوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح للوظائف العمومية في إطار التدريب المتخصص والمناسب من أجل إذكاء وعيهم بمخاطر الفساد الملازمة لأداء وظائفهم.

• وضع مدونات السلوك للموظفين العموميين: تعتبر من الإجراءات الفعالة في التصدي للفساد، إن تم الالتزام بتطبيق مبادئ الأمانة والمسؤولية بين الموظفين العموميين من أجل الاداء السليم للوظائف العمومية، ويكون على عاتق كل دولة اتخاذ التدابير اللازمة ضد الموظفين الذين يخالفون مدونات السلوك التي يضعونها وفقا لما تنص عليه المادة (08) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(1) - المادة 15-22، من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والوقاية منه.

• تعزيز الشفافية في إبلاغ الناس لكيفية تنظيم وتسيير الإدارة العمومية: يرتبط هذا التدبير بضرورة اعتماد إجراءات ولوائح تمكن عامة الناس من الحصول عند الاقتضاء على المعلومات الكافية عن كيفية عمل الإدارة العمومية وعمليات اتخاذ القرارات فيها، والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية، الى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تيسير وصول الناس الى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات التي تخدم صالح العامة.

-وضع التدابير العقابية: اعتمدت الاتفاقية على تدابير التجريم والملاحقة الجزائية لتجريم الأفعال المرتبطة بالفساد، من أهمها:

• تجريم الأفعال المرتبطة بممارسة الفساد: تقوم هذه الممارسات على رشوة الموظفين العموميين الوطنيين أو الأجانب وموظفي مؤسسات الدولة، اختلاس الممتلكات وتبديدها، المتاجرة بالنفوذ والإثراء غير المشروع، وسواء كانت عمدا بشكل مباشر او غير مباشر من أجل أن يقوم الموظفين بأفعال أو يمتنعوا عن القيام بأفعال أثناء أداء واجباتهم الرسمية في القطاع العام او الخاص، وتوجب الاتفاقية على الدول الأطراف إلزامية تجريمها في قوانينها الداخلية<sup>(1)</sup>.

• اعتماد إجراءات جزائية لمتابعة الموظفين: ترتبط هذه الإجراءات بملاحقة الموظفين المرتكبين لإحدى أشكال الفساد، تتخذ الدول تدابير مناسبة وفقا لقانونها الداخلي مع اعتبار الواجب لحقوق الدفاع، وملائمة العقوبة مع جسامة الفعل، من أجل تحقيق الفعالية القصوى لتدابير القانون التي تتخذ بشأن جرائم الفساد بحسب النظام الداخلي لكل دولة فيما يتعلق بإجراءات الملاحقة والمتابعة.

وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على جرائم الفساد، حثت الاتفاقية الدول الأطراف على وضع تشريعات خاصة لتجميد وحجز ومصادرة العائدات الإجرامية المتأتية من الأفعال المجرمة في الاتفاقية، من خلال منع تأسي البنوك التي تكون غير خاضعة للرقابة وتكليف التشريعات المتعلقة بالإجراءات الجزائية والإدارية بما يتلاءم مع النظام الداخلي والتعاون الدولي لإتاحة المعلومات حول العائدات وتوفير الغطاء القانوني اللازم لأجل التجميد والمصادرة مع وضع أجهزة استخباراتية مهمتها الرقابة المالية<sup>(2)</sup>.

• تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد: يعتبر التعاون فيما بين الدول من الأساليب التي تساعد في مكافحة الفساد، في مجال التحقيقات والإجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد، مع اشتراط توافر ازدواجية التجريم في مسائل التعاون الدولي، ومن أهم مظاهر التعاون لمكافحة الفساد<sup>(3)</sup>:

• تسليم المجرمين: يقوم هذا التدبير عند وجود الشخص موضوع طلب التسليم في إقليم دولة طرف متلقية الطلب، بناء على الاتفاقية حتى وإن كان الجرم المرتكب من الشخص لا يعاقب عليه القانون الداخلي لتلك الدولة، وتختلف إجراءات تسليم المجرمين بين ما إذا كانت هناك معاهدة لتسليم المجرمين بين دولة طرف، وأخرى لا ترتبط

(1) - المادة 18-22، المرجع نفسه.

(2) - بن عيسى أحمد، الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد-دراسة في ضوء إتفاقية الأمم المتحدة 2003 والقانون رقم 06-01، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 2، 2015، ص، 129.

(3) - المادة 43 وما يليها من إتفاقية الأمم المتحدة.



معها بمعاهدة تسليم، حىث تكون فى هذه الحالة الاتفاقىة (الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) الأساس القانونى للتعاون بشأن التسلىم.

• نقل الأشخاص المحكوم عليهم: يقوم هذا التددىر على نقل الأشخاص الذىن يحكم عليهم بعقوبة الحبس أو إحدى أشكال الحرمان من الحرىة لارتكابهم أفعالا مجرمة وفقا للاتفاقىة الأمم المتحدة الى إقليمها لىكملوا مدة عقوبتهم.

• المساعدة القانونىة المتبادلة: تقوم على تقديم المساعدات بىن الدول الطرف فى مجال التحدىقات والملاحقات والإجراةات القضاىة المتصلة بجرائم الفساد التى ىرتكبها اشخاص طبعىون أو اعتبارىون من أجل الكشف عن هذه الجرائم واستبانة الموجودات ومصادرتها، مثل ما ىشىر الىه قرار الأمم المتحدة 4-6 المؤرخ فى 6 نوفمبر 2015، الذى ىحث الدول الأعضاء على أن ىمد بعضها البعض أكبر قدر من المساعدة القانونىة.

لقد تضمنت اتفاقىة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أحكاما متنوعة من أجل التصدى للفساد والحد منه، كما أنها تقوم بإدارى أحكام جدىة فى دوراتها التى تعقدتها سنويا سعيا منها لاستحداث آليات جدىة لتجريم الفساد وردع جرائم الاحتىال وغيرها من الأنشطة غير المشروعة

وركزت الاتفاقىة على التدابىر الوقائىة واسترداد الموجودات والحرص على الشفافىة فى تسىير المصالح العامة للدولة، وأخذت الدول الأطراف ما يلزم لموائمة أطرها القانونىة الداخلىة مع مضمون الاتفاقىة، من خلال تدعىم القدرة على مكافحة الفساد وإنشاء سلطات متخصصة فى مكافحته، وسن التشريعات المتخصصة وقوانين للإجراةات الجنائىة والجزائىة ووضع آليات عقابىة وتدابىر لحماية الشهود والمبلغىن عن الجرائم وتحدىم مسؤولىة الأشخاص الاعتبارىون، تعزىز تدابىر التعاون الدولى الذى ىساهم بشكل كبرى فى مكافحة الفساد لأنه ىعمل على الحد من هذه الممارسات كما ىمنع تسرىب العائدات الإجرامىة الى خارج الدول.

غىر أن ذلك لم ىمنع من استمرار وجود الفساد وعدم القدرة على التصدى له بالنظر الى الأسالىب الجدىة التى ىتم الاعتماد عليها فى ممارسة أفعال الفساد، مثل جرائم الفساد التى ترتكب إلكترونىا خاصة بعد اعتماد التجارة الإلكترونية، كما أن الاتفاقىة لم تتضمن فى نصوصها العقابىة جرائم الإضرار بالمال العام والاستىلاء فى العقود التى تبرمها الشركات العالمىة.

### 3.2- منظمة التعاون والتنمية الإقتصادىة

تعتبر اتفاقىة التعاون والتنمية الإقتصادىة ضد رشوة الموظفين العمومىين الأجانب فى المعاملات التجارىة الدولىة، من الاتفاقىات الملزمة لمكافحة الفساد خاصة الفساد الإقتصادى تم التوقىع عليها فى دىسمبر 1997، ودخلت حىز النفاذ سنة 1999، تقوم المنظمة على معالجة الفساد من خلال:

• توسىع التشرىع الجنائى الدولى ضد الفساد: الذى يقوم بشكل كبرى على الرشوة التى تعرف انتشار كبرى فى المعاملات الدولىة التجارىة، وأن الممارسات المرتبطة بها قبل الموظفين سواء بالتحرىض أو التواطؤ وغيرها من الأفعال تشكل جرمىة جنائىة تستدعى العقاب<sup>(1)</sup>.

(1) - المادة 1 ف 2 من إتفاقىة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادىة.

• توسىع من صفة الموظف العمومى: الموظف العمومى الأجنبى له مدلول واسع ىشمل كل شىخس ىشغل منصبا تشرىعيا أو إداريا أو قضائيا من بلد أجنبى، وأى شىخس ىمارس وظيفة عامة لصالح بلد أجنبى لصالح جهاز عمومى أو مؤسسة عمومية، وأى موظف أو وكىل لمنظمة دولية.

• توسىع الخاضعین للمسؤولىة: تلزم المنظمة من أجل الحماية الفعالة للوظيفة الإدارية، توسىع مسؤولىة الشركات التجارىة فى حالة عرض أو تقديم للرشوة من طرف إحدى أشخاصها، عن طريق استخدام الوسطاء ذلك ان وجود الوسىط لا ىخلى مسؤولىة الشركة من ارتكاب الرشوة واعتبارها جرمىة.

• إدماج نصوص الاتفاقىة فى النظام الداخلى للدول الأطراف: نصت الاتفاقىة على ضرورة تعاون الأطراف التنفىذ الكامل للاتفاقىة فى النظام الداخلى للدول، وصىاغة احكام المنظمة وفقا لتشرىعات الدول الداخلى مما ىتطلب تعدىل قوانىنها أو سن قوانى جديدة تتوائم مبادئ الاتفاقىة.

وكان لهذه الاتفاقىة دورا هام فى جعل رشوة الموظفين العمومىین الجانب فى المعاملات التجارىة الدلىة جرمىة ىعاقب علمها فى القوانىن الداخلىة للدول المصادقة، وبما انها تركز على إحدى أشكال الفساد وهى الرشوة فإن تطبىق مبادئها ىعتبر من الجهود التى تساعد على مكافحة الفساد، بالرغم من أن الاتفاقىة ركزت على المؤسسات الاقصادىة والشركات التجارىة دون الموظف العمومى الأجنبى.

ج- جهود البنك الدولى: على الرغم من عدم وجود ارتباط بين دور البنك الدولى فى مكافحة الفساد مقارنة مع اتفاقىة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومنظمة التنمية والتعاون التى تركز على الفساد الاقصادى، إلا أنه ىلعب دورا هاما فى محاربة الفساد من خلال الاستراتيجيات التى ىقدمها للدول لمساعدتها على مواجهة الفساد، ىعتمد فى ذلك على تدابىر وقائىة وأخرى ردعىة.

• تدابىر وقائىة: من أهم التدابىر التى اعتمدها البنك فى مكافحة الفساد، تقديم العون للدول الأعضاء فى مجال الخبرات، ومنع الاحتىال الفساد فى المشروعات الممولة من طرف البنك الى جانب أخذ موضوع الفساد بعین الاعتبار فى خطط التنمية التى ىبشرها البنك بشأن الدول الأعضاء، تعدىل الإجراءات المتعلقة بالمناقصات العامة وتكرىس الشفافىة العالىة عند تلقى العروض ومنحها لأفضل عارض من أجل التمكن من الاستجابة السرىعة لمقتضىات كشف الفساد<sup>(1)</sup>.

• التدابىر الردعىة: تمثلت التدابىر الردعىة لمواجهة الفساد من خلال المشارىع التى ىقوم بها البنك، حىث ىشترط فى تمويلها حق إلغاء القرض ورفض الاقتراح المتعلق بتعىین من ترسو علیه المناقصة، مع حقه فى التحدىق فى المخالفات التى ىبلغ البنك بها بالنسبة الى كل متعهد أو شرىك ىتهم بمخالفة القواعد التى ىفرضها البنك.

فالبنك الدولى ىلعب دورا غیر مباشر فى مكافحة الفساد من خلال الرقابة التى ىفرضها على المساعدات المالىة التى ىمول بها الدول، حىث ان أى مخالفات لقواعده من أصحاب المشارىع والشركات الكبرى فإن ذلك ىعتبر من السلوكيات الفاسدة التى تقتضى التحدىق واستبعاد كل من تثبت إدانتهم، لذلك فإن الجهود الدلىة لمكافحة الفساد

(1) - النزاهة والشفافىة والمساءلة فى مواجهة الفساد، مرجع سابق ص، 92

لا تقتصر على هذه الهيئات فقط بل هي متعددة، منها منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد، صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وغيرها التي لا يسع المجال لذكرها جميعا. ومع ذلك تظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهم اتفاقية حاولت أن تلم بمعضلة الفساد في كل جوانبها من خلال المبادئ والقواعد التي تضمنتها موادها وسعت بموجها إلى العمل على الحد منه قدر المستطاع.

### 3- الجهود الوطنية في مجال مكافحة الفساد

تعتبر الجزائر من الدول المصادقة على اتفاقية مكافحة الفساد والوقاية منه، ولمواجهة الفساد الذي يتفشى بشكل مستمر على المستوى الوطني يتطلب الأمر ضرورة تكريس قانون خاص للوقاية من الفساد بكل أشكاله في القانون رقم 01-06<sup>(1)</sup>، الذي جاء بأشكال تجريم جديدة استحدثها كما هو الحال بالنسبة لتلقى الهدايا، والإخلال بالتزام تعارض المصالح وغيرها من أشكال الفساد التي كانت مهمشة في التشريع الجزائري، كالإخفاء وإعاقة سير العدالة وعدم الإبلاغ وغيرها<sup>(2)</sup>، وسعيها منها لمواجهة الفساد وضعت مجموعة من التدابير الوقائية، وعمدت إلى إنشاء هيئة مكلفة للوقاية من الفساد إلى جانب سياسة عقابية فعالة وضعتها للحد من الظاهرة الخطيرة، كما سنوضحه في العناصر التالية:

#### 1.3- التدابير الوقائية

اشتملت التدابير الوقائية على جملة من القواعد التي يلتزم بها مستخدمي القطاع العام عند القيام بمهامهم، تقوم على الشفافية والكفاءة واعتماد برامج تكوينية ملائمة لتمكين الموظفين العموميين من الأداء الصحيح والنزيه، وفقا لشروط أساسية أهمها<sup>(3)</sup>:

-التصريح بالامتلاكات: يعد التصريح بالامتلاكات من الأساليب التي تساهم في الحد من تفشي الفساد، إذ يترتب على الموظف عند توليه المناصب العمومية التصريح بالامتلاكات التي يحوزها هو وعائلته، قصد ضمان الشفافية وعدم استغلال الوظيفة، حيث يقوم الموظف باكتتاب تصريح بالامتلاكات خلال الشهر الذي يعقب تاريخ تنصيبه في وظيفته.

-وضع مدونات السلوك: يلزم القانون كل المؤسسات والهيئات العمومية بمختلف أنشطتها ضرورة وضع قواعد سلوكية تحدد الإطار الذي يضمن الأداء السليم والنزيه للوظيفة حتى لا يكون هناك أي تجاوز يترتب عليه وجود الفساد، كما يترتب على ذلك تزويد كل موظف عمومي بنسخة من مدونة قواعد السلوك ذات الصلة  
-الشفافية في التعامل: تقوم هذه القاعدة على ضرورة احترام الموظفين العموميين للمواطنين، وذلك بتمكينهم من الحصول على المعلومات التي يحتاجونها وتبسيط الإجراءات الإدارية، إضافة إلى الرد على عرائض وشكاوى المواطنين وتسبب قراراتها عندما تصدر في غير صالح المواطنين وتبيان طرق الطعن بشأنها.

(1) - القانون رقم 01-06، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 لسنة 2006، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 05-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، جريدة رسمية، عدد 50.

(2) - المادة 119 إلى 134 من قانون العقوبات الجزائري

(3) - المادة 3 - 5، من القانون رقم 01-06، المتعلق بالوقاية من الفساد.

والواقع أن هذه التدابىر لا تقتصر على القطاع العام فقط، حيث فرض القانون رقم 01-06 نوع من الرقابة تستند الى عدم خروج هذا القطاع على القواعد العامة فى ممارسة الأعمال الخاصة، والالتزام بتطبيق أحكام القواعد القانونية لمكافحة الفساد فى القطاع الخاص، من خلال:

- اتخاذ إجراءات تشرىعية وغيرها من الإجراءات لمنع ومكافحة أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة التى يرتكبها موظفون فى القطاع الخاص أو من قبله.
- إقامة آليات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص فى محاربة المنافسة غير العادلة واحترام إجراءات الصفقات وحقوق الملكية.
- اتخاذ أى إجراءات أخرى قد تكون لازمة لمنع الشركات من دفع الرشاوى للفوز بمنح الصفقات<sup>(1)</sup>.
- التدقيق والمحاسبة من خلال منع وجود حسابات غير مدونة فى الدفاتر، منع إجراء معاملات دون تدوينها ومنع تسجيل نفقات وهمية أو استخدام مستندات مزيفة.

### 2.3- إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد

نص المشرع الجزائرى على إنشاء جهاز من نوع تمثل فى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد، بموجب القانون رقم 01-06، حيث نصت المادة (170) على أ، تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية فى مكافحة الفساد، وقد كان إنشاء هذه الهيئة بناء على ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى ألزمت الدول الأطراف فىها على أن تكفل كل دولة وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانونى على وجود هيئة أو هيئات حسب الحاجة تتولى منع انتشار الفساد<sup>(2)</sup>.

وتعد هذه الهيئة سلطة إدارية مستقلة ذات اختصاص شامل يقوم على مكافحة الفساد فى كل قطاعات، وهو المحتوى الذى نجده فى الفقرة 2 من المادة (06) لاتفاقية الأمم المتحدة التى تنص على ضرورة منح كل دولة طرف للهيئة المكلفة بمكافحة الفساد، ما يلزم من الاستقلالية للاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمناى عن أى تأثير لا مسوغ له، ومن مهام هذه الهيئة فى مجال مكافحة الفساد:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية فى تسيير الشؤون والأموال العامة.
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية او خاصة، واقتراح تدابىر خاصة ذات طابع تشرىعى وتنظيى، والتعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة فى إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.
- جمع واستغلال كل المعلومات التى تساهم فى الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها.
- التقييم الدورى للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية الى الوقاية من الفساد ومكافحته، وتقديم توصيات لإزالتها.
- الاستعانة بالنيابة العامة فى جمع الأدلة والتحري فى الوقائع ذات العلاقة بالفساد.

(1) - مرسوم رئاسى رقم 137-06 مؤرخ فى 11 ربيع الأول عام 1427 الموافق 10 أبريل 2006.

(2) - المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- التنسيق بين القطاعات والتعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيد الوطنى والدولى.

- تزويد الهيئة بالمعلومات والوثائق التى تحتاجها من الإدارات والمؤسسات العمومية سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، التى تراها تساعد فى الكشف عن أفعال الفساد.

بالإضافة الى الهيئة الوطنىة للوقاية من الفساد، تم إنشاء الديوان المركزى لقمع الفساد باعتباره مصلحة مركزىة عملىة للشرطة القضائىة، تتولى من خلاله البحث عن الجرائم فى إطار مكافحة الفساد ومعاينته، جمع الدلة والقيام بالتحقيقات فى وقائع الفساد، وإحالة مرتكبىها للمثول أمام الجهات القضائىة المختصة، حسب المادة (05) من المرسوم الرئاسى رقم 11-426<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك فإن إنشاء أجهزة متخصصة فى يساعد فى مكافحة الفساد من خلال المهام التى تقوم بها، تتمتع بالشخصىة المعنوىة وذمة مستقلة، إلا أنها تظل تعاني من قيود تحد من قيامها بدورها الفعال فى مجال مكافحة الفساد، فالهيئة الوطنىة للوقاية من الفساد تخضع الى الرقابة مفروضة عليها من الوزير المكلف بالمالية، وتكون ملزمة بإعداد تقرير سنوى عن أعمالها لرئيس الجمهورية، على الرغم من تمتعها بالاستقلالىة فى أداء عملها التى هى أدرى به<sup>(2)</sup>، كما أن تقييدها بضرورة تحويل ملفات الفساد الى وزير العدل الذى يقوم بدوره بإخطار النائب العام بتحرك الدعوى العمومية فى نوع من العجز عن قيام الهيئة بدورها الفعلى للمهام المنوطة بها.

### 3.3- إعادة تنظيم السىاسة العقابىة

عمد المشرع الجزائرى الى استحداث سىاسة جدىة لمكافحة الفساد بالتعدىلات التى أدخلها على العقوبات المقررة لجرائمه، حيث قرر عقوبة الحبس والغرامة بدلا من السجن، وجاء بجزاءات ذات طابع مالى، مثل المصادرة وأخرى ذات طابع مدنى وإدارى، كما سنوضحه كالتالى:

- العقوبات الأصلىة: هى العقوبات المقررة أصلا للجرمىة ويجوز الحكم بها دون عقوبة أخرى، أو قد تكن مرتبطة معها العقوبة الأصلىة، وهى مقررة للشخص الطبقى والشخص المعنوى على السواء وتتحدد هذه العقوبة بحسب نوع الجرمىة على النحو التالى:

• الصفقات العمومية: يعاقب المشرع بالحبس من سنتين الى عشر سنوات وبغرامة من 200.00 دج الى 1.000.000 دج، كل موظف عمومى يقوم بإبرام عقد أو يؤشر أو يراجع عقدا أو اتفاقية أو صفقة أو ملحقا مخالف للحكام التشريعىة والتنظيمىة الجارى العمل بها بغرض إعطاء امتىيازات، كل تاجر أو صناعى أو حرفى أو مقاول من القطاع الخاص، أو بصفة عامة كل شخص طبقى أو معنوى يقوم ولو بصفة عرضىة بإبرام عقد أو صفقة مع الدولة أو الجماعات المحلىة أو المؤسسات والهيئات العمومية الخاضعة للقانون العام أو المؤسسات العمومية الاقصادىة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعى والتجارى.

والرشوة فى الصفقات العمومية جنحة مغلظة يشدد فيها العقاب، إذ أقرت المادة (27) من القانون رقم 06-01 العقوبة المقررة لهذه الجرمىة حيث نصت على " يعاقب بالحبس من عشر سنوات الى عشرين سنة، وبغرامة من 1.000.00 دج الى 2.000.000 دج: كل موظف عمومى يقبض أو يحاول ان يقبض لنفسه أو لغيره بصفة مباشرة أو

<sup>(1)</sup> - جريدة رسمىة عدد 58، بتاريخ 14 ديسمبر 2011

<sup>(2)</sup> - المادة 24 من القانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد.

غير مباشرة، أجرة او منفعة مهما كان نوعها بمناسبة تحضير او إجراء مفاوضات قصد ابرام او تنفيذ صفقة او عقد أو ملحق باسم الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري او المؤسسات العمومية الاقتصادية. وهذه العقوبة أقرها كذلك المشرع في حالة رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية.

وبالنسبة للشخص المعنوي أكدت المادة (53) من القانون رقم 01-06 على أنه " يكون مسؤولاً جزائياً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً للقواعد المقررة في قانون العقوبات، كما نصت عليه المادة 18 مكرر من قانون العقوبات، التي نصت على أن "العقوبات التي تطبق على الشخص المعنوي في مواد الجنايات والجرح هي في مجال الصفقات العمومية تكون العقوبة في الغرامة من 10.000 دج الى 50.000 دج فيما يتعلق بجريمة الامتيازات غير المبررة في الصفقات العمومية، أما جريمة اخذ فوائد بصفة غير قانونية، أقر لها عقوبة الغرامة من 50.000 دج ، وجريمة الرشوة قرر لها الغرامة من 20.000 دج 100.000 دج.

• رشوة الموظف العمومي: قرر لها المشرع عقوبة الحبس من سنتين الى عشر سنوات وغرامة من 200.000 دج الى 1.000.000 دج، كل من وعد موظفا عموميا بمزية غير مستحقة او عرضها عليه أو منحه اياها بشكل مباشر او غير مباشر سواء لصالح الموظف نفسه او شخص آخر ليقوم بأداء عمل او الامتناع عن ادا عمل من واجباته، فما يلاحظ ان المشرع شدد في الغرامة المالية برفع حددها الأدنى. وبالنسبة للشخص المعنوي أقر لها المشرع عقوبة الغرامة من 10.000 دج الى 50.000 دج، وقرر لاستغلال النفوذ والتحريض عليه الغرامة من 10.000 دج الى 50.000 دج.

• الاختلاس والمتاجرة بالنفوذ: أقر لها المشرع عقوبة الحبس من سنتين الى عشر سنوات وبغرامة من 200.000 دج الى 1.000.000 دج لكل موظف عمومي يختلس او يتلف او يبدد او يحتجز عمدا وبدون وجه حق او يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه او لغيره، أية ممتلكات او اموال او أوراق مالية عمومية او خاصة او أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها اليه بحكم وظائفه أو بسببها<sup>(1)</sup>.

• الجرائم المستحدثة: أدرج المشرع أشكال الفساد المستحدثة وقرر لها عقوبة تتناسب والجريمة، مثل جريمة تلقى الموظف العمومي للهدايا إذ جرم المشرع هذا العمل وأقر له عقوبة الحبس من ستة أشهر الى سنتين وغرامة من 50.000 دج الى 200.000 دج ، ونفس العقوبة تطبق على الموظف العمومي الذي يقبل الهدية أو مزية غير مستحقة والشخص الذي قدم الهدية مع علمه بظروف تقديمها وتوفر الغرض منها، ويشترط حسب صياغة النص استلامها، أي وضع الجاني يده عليها وهو ما يميزها عن الرشوة السلبية، ومقارنة مع باقي العقوبات فإن هذه العقوبة مخففة سواء بالنسبة للحبس او الغرامة، بخلاف جريمة الإثراء غير المشروح المستحدثة بنفس القانون الخاص. وأقر لجنحة استغلال الوظيفة عقوبة الحبس من سنتين الى عشر سنوات وغرامة من 200.00 دج الى 1.000.000 دج. أما جريمة الإثراء بلا سبب التي أقر لها عقوبة الحبس من سنتين الى عشر سنوات وغرامة من 200.000 دج الى 1.000.000 دج

(1) - المادة 29 ، المرجع نفسه.

وبالنسبة للشخص المعنوي أقر له المشرع في الجرائم المستحدثة كتلقي الهدايا الغرامة من 2000 الى 10.000 دج، جريمة الإثراء بلا سبب أقر لها غرامة من 10.000 دج الى 50.000 دج، وهي نفس العقوبة التي أقرها لجريمة سوء استغلال الوظيفة.

وفيما يتعلق بإقرار المشرع للعقوبة المالية على الشخص المعنوي، لأنه يمثل كيانا مستقلا بذاته عن الأشخاص المكونين له، ولا يصلح أن تقرر له عقوبة الحبس كما هو الحال بالنسبة للشخص الطبيعي.

-العقوبات المشددة: أقر المشرع ظرف التشديد في بعض الجرائم، إذا كان مرتكب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون قاضيا أو موظفا عاما يمارس وظيفة عليا، أو ضابطا عموميا أو عضو في الهيئة أو ضابط أو عون شرطة قضائية أو ممن يمارس بعض صلاحيات الشرطة القضائية، أو أمانة ضبط، يعاقب بالحبس من عشر سنوات الى عشرين سنة وبنفس الغرامة المقررة للجريمة المرتكبة<sup>(1)</sup>.

ويتعلق ظرف التشديد في صفة الفاعل والشريك دون الظروف الواقعية، كما مكن القاضي من استعمال سلطته التقديرية في تقرير العقوبة المناسبة ضمن الحدين المقررين قانونا، وبالمقابل أقر إمكانية التشديد لهذه العقوبات رغم تغيظها متى توافرت الظروف المقررة لذلك، كما تخضع للظروف المخففة والمعفية كغيرها من جرائم القانون العام<sup>(2)</sup>.

-الإعفاء من العقوبة: أقر المشرع في المادة 49 من القانون رقم 06-01، نوعين من الأعذار التي تؤخذ بعين الاعتبار في جرائم الفساد، يترتب على احداها عدم وجود عقاب ويترتب على الأخرى تخفيض العقوبة، التي تنص على أنه "يستفيد من الأعذار المعفية من العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات، كل من ارتكب أو شارك في جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، وقام قبل مباشرة إجراءات المتابعة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية أو الجهات المعنية وساعد على معرفة مرتكبها.

- العقوبات التكميلية: هي العقوبات التي تلحق الجاني بناء على العقوبة الأصلية، وهي عقوبة إضافية لا تلحق المحكوم إلا إذا نص عليها القانون في المادة (50)، وهي جوازية للقاضي في الحكم بها، كما أشار المشرع الى جزاءات أخرى من شأنها أن تساهم في القضاء على أسباب الفساد والحيلولة دون تحقيق ذلك من خلال إقرار<sup>(3)</sup>:

- عقوبة التجميد والحبس كما هو محدد في المادة 51-1 التي تؤكد على جواز تجميد وحجز العائدات والأموال غير المشروعة من جرائم الفساد، ويتوقف هذا التجميد على شرطين أساسيين، يتعلق الاول بارتكاب إحدى جرائم الفساد المقررة في القانون رقم 06-01، والشرط الثاني صدور امر قضائي عن رئيس المحكمة المختصة أو أمر من سلطة مختصة.

-عقوبة المصادرة حسب المادة 51-2، والتي تنصب على الممتلكات والعائدات المتأتية أو المتحصل عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من إحدى جرائم الفساد كالأموال المختلصة أو مبلغ الرشوة وما يعادل تلك الموال من عقارات

(1) - المادة 48 ، المرجع نفسه.

(2) - وردية فتحي، السياسة العقابية لمكافحة الفساد وفقا للأمر رقم 06-01، أعمال الملتقى الدولي الخامس عشر حول ، الفساد وآليات مكافحته في الدول المغاربية، مجلة الحقوق والحريات، المجلد الثاني، العدد 2، مخر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، مخر الإجهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2016، ص. 344.

(3) - المرجع نفسه، 346.

وسيارات او مجوهرات، كما اجازت المادة 55 من القانون رقم 01-06 للجهة القضائية التي تنظر في الدعوى العمومية التصريح ببطان عقد أو صفقة أو براءة أو امتياز أو ترخيص متحصل عليه من ارتكاب جرائم الفساد المنصوص عليها في هذا القانون.

- التعاون الدولي: ركز المشرع الجزائري على آلية التعاون الدولي من أجل مكافحة الفساد، على اعتبار آثاره التي أصبحت تعرف توسعا عالميا، وحدد في القانون رقم 01-06، إجراءات قانونية خاصة انصبت في مضمون الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، من خلال وجود علاقات تعاون قضائي على أوسع نطاق في مجال التحريات والمتابعات والإجراءات الجزائية القضائية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في القانون السابق، من بين هذه الإجراءات، منع وكشف وتحويل العائدات الإجرامية خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالأشخاص محل المتابعة، وتشديد الرقابة على الحسابات ومنع فتح فروع للمصارف التي ليس لها حضور مادي أو غير خاضعة للرقابة، الى جانب تقديم المعلومات حول الحسابات المالية المتواجدة بالخارج التي يمتلكها الموظفون العموميين.

إضافة الى رد كل ما تم اختلاسه أو قيمة ما حصل عليه من منفعة أو ربح حتى لو انتقلت الى أصول الشخص أو فروعه أو أصهاره، ولو تم تحويلها الى مكاسي أخرى في مشاريع استثمارية<sup>(1)</sup>.

## الخاتمة:

يشكل الفساد إحدى المشكلات التي تعاني منها كل القطاعات في مختلف الدول، ونظرا لانتشاره الذي أصبح لا يعرف حدود الدولة الواحدة، كان الاهتمام بإيجاد حلول مناسبة لمكافحته على مستوى دولي من خلال تحديد صور السلوك المجرمة والجزاء المقررة لمواجهة الفساد في إطار اتفاقيات دولية تكون أساسا ومنهجيا تستند إليه الدول وتشجعها على اعتماد مبادئها في قوانينها وتشريعاتها الداخلية للحد من الفساد ومعالجته في إطار التعاون الدولي، إذ عملت الدول على بذل مجهودات بوضع آليات وأساليب مختلفة من أجل مكافحة الفساد، في إطار اتفاقيات تعني به، وتثقيفها الدول خاصة الأطراف في تشريعاتها الداخلية لمواجهة على المستوى الداخلي وتأسيسا لما سبق ذكره يمكن وضع جملة من التوصيات التي تساهم في مكافحة الفساد:

- إعطاء استقلالية واسعة للهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد، فيما تقوم به من أعمال
- توعية المواطنين قدر المستطاع بأخطار الفساد وآثاره التي تمس المجتمع ككل، ومشاركتهم في مواجهته
- مشاركة الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في مشاريع القوانين واللوائح المتعلقة بالتصدي للفساد.
- مواكبة المستجدات الإجرائية المتعلقة بملاحقة المجرمين، وتوسيع هذه الإجراءات لتتلاءم مع الجرائم المرتكبة.

## قائمة المراجع

1. رفاة فاهة، الفساد والحوكمة، دراسة مسحية للتقارير الدولية، دراسة حالة الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، طبعة 1، الاسكندرية، 2016،

(1) - المادة 57- 64 من القانون رقم 01-06، المتعلق بالوقاية من الفساد.



2. هندة غزىوة، الجهود العربىة والدولىة لمكافحة الفساد من منظور قانونى، مجلة البحوث والدراسات الإنسانىة، عدد 12، كلية العلوم الإنسانىة، جامعة 20 اوت، سكىكةة، 2015.
3. عبد الكرىم سعد إبراهىم الخثران، واقع الإجراءات الأمنىة المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملىن فى أجهزة مكافحة الرشوة فى المملكة العربىة السعدىة، رسالة ماجستىر، قسم العلوم الشرطىة، جامعة ناىف العربىة للعلوم الأمنىة، الرىاض، 2003.
4. حاحة عبد العالى، الآلىات القانونىة لمكافحة الفساد الادارى فى الجزائرى، اطروحة دكتوراه فى القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السىاسىة، جامعة محمد خىضر بسكرة، 2013.
5. رفاة فاهة، الفساد والحوكمة، دراسة مسحية للتقارىر الدولىة، دراسة حالة الجزائر، مكتبة الوفاء القانونىة، طبعة 1، الاسكندرىة، 2016.
6. عبد القوى بن لطف الله على جمىل، انماط الفساد وآلىات مكافحته فى القطاعات الحكومىة بالجمهورية اليمنىة، دراسة ميدانىة على الاجهزة المعنىة بمكافحة الفساد، اطروحة دكتوراه فى العلوم الامنىة، كلية الدراسات العلىا، قسم العلوم الشرطىة، جامعة ناىف العربىة للعلوم الامنى، الرىاض، 2013.
7. حمدى عبد العظىم، عولة الفساد وفساد العولة، منىح نظرى وعملى الدار الجامعىة، طبعة 1، الإسكندرىة، مصر، 2008.
8. النزاهة والشفافىة والمساءلة فى مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان-طبعة 4، رام الله، 2016.
9. مداحى عثمان، الجهود الدولىة لمكافحة الفساد-اتفاقىة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذج، 6.
10. إعتمدت الإتفاقىة بموجب قرار الجمعىة العامة للأمم المتحدة رقم 58-4، فى دورتها الثامنة والخمسىن، صادقت علىها الجزائر بتحفىظ بموجب المرسوم الرئاسى رقم 04-128.
11. المادة 15-22، من إتفاقىة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والوقاىة منه.
12. المادة 18-22، من إتفاقىة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والوقاىة منه.
13. بن عىسى أحمد، الآلىات القانونىة الدولىة والوطنىة لمكافحة الفساد-دراسة فى ضوء إتفاقىة الأمم المتحدة 2003 والقانون رقم 06-01، مجلة القانون والعلوم السىاسىة، العدد 2، 2015.
14. المادة 43 وما يلىها من اتفاقىة الأمم المتحدة.
15. المادة 1 ف 2 من إتفاقىة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادىة.
16. القانون رقم 06-01، المؤرخ فى 20 فىفرى 2006، المتعلق بالوقاىة من الفساد ومكافحته، الجرىة الرسمىة للجمهورية الجزائرىة، العدد 14 لسنة 2006، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 10-05 المؤرخ فى 26 اوت 2010، جرىة رسمىة، عدد 50.
17. المادة 119 الى 134 من قانون العقوبات الجزائرى
18. المادة 3 - 5، من القانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاىة من الفساد.

19. مرسوم رئاسي رقم 137-06 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1427 الموافق 10 أبريل 2006.
20. المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
21. جريدة رسمية عدد 58، بتاريخ 14 ديسمبر 2011
22. المادة 24، 29، 48 من القانون رقم 01-06، المتعلق بالوقاية من الفساد.
23. وردية فتحي، السياسة العقابية لمكافحة الفساد وفقا للأمر رقم 01-06، أعمال الملتقى الدولي الخامس عشر حول ، الفساد وآليات مكافحته في الدول المغاربية، مجلة الحقوق والحريات، المجلد الثاني، العدد 2، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، مخبر الإجتهد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2016،
24. المادة 57- 64 من القانون رقم 01-06، المتعلق بالوقاية من الفساد.